الفصل الثانى
نظرة إلى الوراء
إلى ما قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م

آثار الإرهاب

١٩٩٣م: هجمات على مركز التجارة العالمى
من قبل مسلمين يدعمهم جهاز المخابرات الأمريكى

بعد مرور سنوات قليلة على انهيار الاتحاد السوفييتى، نجح إرهابيون إسلاميون أصوليون، معظمهم من المحاربين القدماء ضد القوات السوفييتية فى أفغانستان، أن يعتدوا على الولايات المتحدة فى عقر دارها فى عمليات إرهابية متواصلة، وقد تلقت المخابرات الأمريكية تحذيراً سابقًا ـ بعد الاعتداء الأول بالقنابل على مركز التجارة العالمى سنة ١٩٩٣م ـ بحدوث هجمات أخرى من قوات إرهابية مسلمة على أهداف حساسة ورموز الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الإعلام الأمريكى يلقى دائمًا بالمسئولية عن الهجمات الإرهابية على شخص غامض يسمى أسامة بن لادن يقوم بالهجمات بدوافع إسلامية، حدث ذلك أيضًا مع الهجمات الأولى على مركز التجارة العالمى.

بالمشاهدة عن قرب ـ يبدو من الصعب ـ والمستبعد أيضًا ـ ألا ينسب إلى المخابرات الأمريكية الجزء الأكبر من المسئولية عن الحادث. وفى هذا الاعتداء على مركز التجارة العالمى، قامت مجموعة من قدامى المحاربين الأفغان المسلمين، الذين كانوا قد استوطنوا «نيوجيرسى ـ New Jersey» على مشارف نيويورك، تحت

قيادة مرشد روحى كفيف من القاهرة، وبتوجيه ضابط مخابرات مصرى سابق بصناعة قنبلة بيولوچية .

تم إدخال الجناة المسلمين للبلاد بصورة مخالفة لقانون الولاية ومخالفة لنظم مكتب التحقيقات الفيدرالى بوساطة وكالة المخابرات المركزية [١٠] . وقد سلم صانع القنبلة المصرى نفسه فى وقت مبكر جدًا، وعرض على مكتب التحقيقات الفيدرالى خدماته فى نقل المعلومات، وقام بتسجيل محادثاته بإتقان مع رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالى على شريط كاسيت، ومن بين ما تم تسجيله كذلك الموافقة الصريحة لموظفى مكتب التحقيقات الفيدرالى على تبديل عبوة المتفجرات الخطيرة بمواد أخرى لا تمثل أية خطورة قبل الموعد المحدد للهجمات بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

عندما كان المسلمون فى ذلك الوقت يحمِّلون القنبلة فى سيارة «بيك أب» لنقلها إلى مركز التجارة العالمى، استطاع الجاسوس المصرى أن يخبر مكتب التحقيقات بمعلومات مزيفة انطلاقًا من أن القنبلة لن تنفجر، وكان من الممكن القبض على منفذى الهجمات، وكان باستطاعة مكتب التحقيقات الفيدرالى أن يقوم بمكافحة ناجحة للإرهاب الإسلامى والدولى أيضًا بأقرب طريق، ولكن ذلك لم يحدث[١١] .

طوال الليل كان ينظر إلى العميل المصرى على أنه غير جدير بالثقة، فلم يتم تبديل خليط البارود، وانفجرت القنبلة وأصابت ١٠٠٠ إنسان، ومات ستة فى هذا العمل الإرهابى المدعم حتى اللحظات الأخيرة من قبل المخابرات، وحكمت إحدى المحاكم فى نيويورك على الشيخ المصرى القادم من القاهرة(*) وبعض المساعدين بأحكام مختلفة، وفى القضية أشار المجرمون فى دفاعهم إلى الخبرة التى اكتسبوها فى فصائل المجاهدين الأفغان، وعلى أيدى حكمتيار زعيم المخدرات وشريك وكالة المخابرات الأمريكية [١٢] .

تعاون حكمتيار من قبل مع وكالة المخابرات الأمريكية ومع الوحدات الأمريكية

(*) لا يفوتنا هنا التساؤل: كيف حصل الشيخ عمر على تأشيرة دخول للولايات المتحدة؟ فى الوقت الذى تعتبره الحكومة المصرية من قادة الجماعات الإسلامية المتطرفة، أو الإرهابية، إن لم يكن قائدها الأول - المترجم.

فى حرب أفغانستان، ومن الواضح جدّا - وذلك على العكس من ادعاءات مكتب التحقيقات الفيدرالى - لم تكن هناك صلة لأسامة بن لادن بهذا العمل، وحدث نقاش فى مكتب التحقيقات الفيدرالى مع مدير معمل صينى كان مقربًا من رئاسة المكتب من أجل تزوير النتائج المعملية ضد المتهم فى قضية مركز التجارة العالمى[١٣].

المبنى الفيدرالى فى أوكلاهوما «Oklahoma»

العمل الإرهابى الثانى الكبير الذى علق أيضًا بأذيال الأصوليين الإسلاميين بعد حدوثه مباشرة كان الهجوم بالقنبلة البيولوجية على مبنى الإدارة الاتحادية فى أوكلاهوما فى سنة ١٩٩٥م، وكان الضحايا ١٦٨ قتيلاً من بينهم ٦٠ طفلاً كانوا فى روضة للأطفال، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من المصابين[١٤].

عند دراسة كل من مكتب التحقيقات الفيدرالى، والشرطة الجنائية المحلية، والنيابة العامة، للجريمة، تبين سريعًا جدّا أنه لا دخل للأصوليين الإسلاميين فى هذا الشأن، وقد قبضت السلطات على شخص يدعى «تيموثى ماكفاى - **Timothy McVeigh**»، وهو جندى سابق فى جيش الولايات المتحدة، عبأ سيارة نقل «بيك آب» بقنبلة زراعية، وركن السيارة أمام المبنى الاتحادى، ثم فجَّر القنبلة، وكان ماكفاى قد استأجر السيارة من مكتب لتأجير السيارات، وتم التعرف عليه لهذا السبب، وأخيرًا اعترف بمسئوليته عن الحادث، وقال إنه فعل ما فعل بدافع الكراهية للحكومة الاتحادية التى يحاربها بكل قوته، **وادّعى أن القتلى البالغ عددهم ١٦٨ قتيلاً والعديد من المصابين يعتبرون خسائر جانبية، ومصطلح الخسائر الجانبية هذا ربما يكون قد تعلمه فى الجيش**.

كان لـ «ماكفاى» اتصال مكثف منذ زمن بأعضاء **الجمعية المسماة «White Aryan Resistance»** وقد زار الجمعية عشرين مرة، بالإضافة إلى اتصالات لا تحصى بمتطوعين قدامى قضوا فترة تطوعهم فى قوات الخداع والتمويه التابعة للجيش الاتحادى، وفى الدائرة الضيقة لمعارفه، كان الأمريكى - الألمانى الأصل - يحرض باستمرار على الهجوم على المؤسسات الاتحادية، ومن بينها المبنى الفيدرالى فى أوكلاهوما، دون أن يكون لديه دافع واضح عن السبب.

كان عمدة الضاحية، عميلاً لمكتب التحقيقات الفيدرالى، وقد وصفت عميلة أخرى لمكتب شئون الخمور والتبغ والأسلحة النارية، وصفت الرجل السابق فى قوات التمويه «ماكفاى» وزملاءه فى ٧٠ تقريراً بأنهم يمينيون متطرفون ويمثلون خطورة فى القيام برسم خطط إرهابية، ولكنه تم فصل هذه العميلة قبيل العملية بوقت قصير، وقد ورد الحديث عن الخلفيات المذكورة أثناء المداولات، ولكن سمح لعميلة مكتب شئون الخمور والتبغ والأسلحة النارية بالإدلاء بشهادتها فى قضية تيموثى ماكفاى .

ليس من السهل معرفة مع أى جهاز مخابرات استطاع ماكفاى أن يعمل، فقد تمت الوساطة عن طريق شخص أمريكى من برلين، وهو قريب من جهاز المخابرات الأمريكية، جعلت هذه الوساطة المطلعين يستنتجون وجود علاقة بينه وبين وكالة بناء العقارات، وهذه خلفية لها أهميتها، حيث إن المبنى الفيدرالى بكل ما فيه من أنظمة أمان، لا يمكن أن يسقط نتيجة لتعرضه لهجوم من قبل الجندى السابق فى الجيش الأمريكى تيموثى ماكفاى بواسطة قنبلة بيولوچية.

تم تفجير القنبلة البيولوچية، ونتج عن ذلك أضرار، وهذا يعنى أنه من المؤكد أنه قد تم نقل العبوات الناسفة الرئيسية الأخرى بحيث أصبحت موجهة على الأقل نحو ستة من حوامل الصلب التى يعتمد عليها المبنى، وقد صاغ أحد الچنرالات الأمريكيين المتقاعدين - الذى تولى رئاسة معهد علمى للمتفجرات والذخيرة لمدة عشر سنوات - صاغ رأيه عن تفجير المبنى بأن القوة التدميرية للعبوة المركبة من زيت الديزل والسماد لا يمكن أن تكون سببا لهذا النوع وهذا الحجم من الأضرار التى لحقت بالمبنى، والتى نتج عنها حفرة عميقة بهذا الوصف[١٥]، وبناء على ذلك فإنه يرى أنه من المؤكد أنه قد تم نقل عبوات ناسفة ذات قوة تدميرية أعلى بالقرب من الحوامل الصلب للمبنى، ولم يلتفت أحد إلى هذا الرأى وهذا التنبيه، لا الذى قدمه الچنرال المتقاعد ولا الذى قدمه أقارب الضحايا الذين طالبوا بأن تفحص بعناية الآثار على مكونات المبنى بما فى ذلك الهيكل الصلب، وأن توضع هذه المواد أمام المتخصصين لإعطاء المزيد من التقارير والتوصيات .

وقد تم نقل وتغطية الأنقاض فى أحد أماكن دفن النفايات بأسرع من اللازم، وقامت بهذه المهمة شركة «Controlled Demolition» الخاصة بإزالة الأنقاض، والتى تولت فيما بعد نقل أنقاض مبنى التجارة العالمى أيضًا . بعد تغطية الأنقاض، تم وضع سياج حول المكان ووضعت عليه كلاب الحراسة لحمايته من الفضوليين غير المرغوب فيهم ممن يبغون اقتفاء الآثار .

بعد ذلك توجه الاتهام إلى شخصين أمريكيين هما «تيموثى ماكفاى ـ McVeigh» و«تيرى نيكولس ـ Terry Nichols»، وذلك بعد أن وجه الاتهام بادئ الأمر فى وسائل الإعلام إلى المسلمين بوصفهم مسئولين عن الحادث، وقد خضع المواطنون الأمريكيون للإجراءات القضائية، وتم الاكتفاء بهذين المتهمين، ولم يتم اقتفاء الآثار الواضحة طبقًا لأقوال الشهود الذين قالوا بأنهم سمعوا العديد من الانفجارات أمام المنطقة، وإنهم رأوا فى ليلة ما قبل الحادث خدمات حراسة غير عادية .

بهذا الشكل انحصرت تحريات الشرطة الجنائية فى آثار متهمين فقط مما جعل الكثير من الناس يطلبون تفسيرات للحادث أكثر إقناعًا، ولكن الصحافة العالمية التى كتبت فى بادئ الأمر بعناوين كبيرة عن مسئولية المسلمين عن الحادث، تبنت بعد ذلك دون روية أو تفكير نظرية الخداع التى عرضتها الدولة، وذلك بقصر الحديث عن شخصين، وحتى الآن لم يتضح كيف يمكن للسلطات الاتحادية أن تكون مطلعة على علاقات تيموثى ماكفاى بمنظمة إرهابية، وكيف أنها كانت تعرف بوجود مخططات إرهابية للهجوم بالقنابل على مؤسسات اتحادية بمشاركة فعالة من أحد الأشخاص الذين كانوا ينتمون إلى سلاح التمويه، وهو ضابط فى الجيش الاتحادى، ومن هذا المنطلق يبدو وكأنه قد تم تغطية الاعتداء بدقة وسرعة متناهيتين عن طريق هجوم آخر غادر ومتقن غاية الإتقان، ومنفصل تمامًا عن الحادث الحقيقى، واستطاع مرتكبو الحادث ومن يساندهم من وراء الكواليس لتنفيذ الهجوم الأصلى أن يظلوا فى الخفاء؛ وذلك بسبب تصرفات السلطات الاتحادية لدى تفسيرها للأحداث[١٦].

بقى أن يضاف أن الرئيس كلينتون وصف حادث أوكلاهوما على أنه أهم وأخطر

حدث ردًا على إعادة انتخابه مرة أخرى، وقد تعرض الرأى العام الأمريكى منذ سنوات لموجات من عدم الاستقرار عن طريق أخبار حول وجود مليشيات متعصبة ويمينية متطرفة غاضبة على المجتمع الأمريكى، وأنها ستقوم بهجمات وإطلاق نار سيتزايد باستمرار ويكون أكثر حدة وعنفًا.

هجمات أسامة بن لادن بالقنابل

على سفارات أمريكا فى أفريقيا

فى سنة ١٩٩٦م قام مجهولون بتفجير سفارتى أمريكا فى كينيا وتنزانيا عن طريق سيارات ملغمة، ورغم نقص الأدلة المقنعة، إلا أن حكومة كلينتون نسبت هذين التفجيرين إلى أسامة بن لادن، وكان أسامة بن لادن يقيم فى السودان آنذاك؛ حيث كان يعمل مقاولاً مسئولاً عن تعبيد طريق سريع طوله ١٠٠٠ كيلومتر.

ردًا على الهجمات، أمر رئيس الولايات المتحدة بإطلاق ٧٤ صاروخًا ذات قوة تدميرية عالية من السفن البحرية التابعة للولايات المتحدة باتجاه أفغانستان، ولم تصب الصواريخ سوى مدنيين أبرياء، أو سقطت فى مناطق غير آهلة بالسكان، كما تعرض السودان أيضًا للقصف بالقنابل؛ بسبب ادّعاء أنه كان يأوى أسامة بن لادن وقواته الإرهابية، واستهدف القصف مصنعا كان يزود السودان بالأدوية، وادّعت وكالة المخابرات الأمريكية أن المصنع يقوم بتصنيع أسلحة كيماوية.

من الواضح أنه لم تكن هناك كلمة واحدة صادقة فى ذلك الادّعاء، وقد عرض على الهيئات الدبلوماسية القيام بزيارة للمصنع للتأكد من أنه مصنع أدوية، واتضح أن القائم بأعمال وكالة المخابرات الأمريكية فى هذه المنطقة لم يشارك فيها، وقد أشار السفير الألمانى إلى عدم صحة المآخذ الأمريكية، إلا أن الحكومة الأمريكية ظلت على ادّعاءاتها وقصفت السودان وأفغانستان.

من الملفت للنظر أيضًا هو تواطؤ المخابرات الأمريكية والإسرائيلية فى تبرير الاعتداءات، فقد أرسل الموساد إلى مكان الحادث فريقًا للتقصى، وذلك قبل أن يرسل الأمريكيون أنفسهم فريقًا للتقصى، و أضر ذلك بالنزاهة فى إعلان الحقيقة.

السودان يعرض تسليم أسامة بن لادن - بلا جدوى

كان باستطاعة الولايات المتحدة أن تتسلم شيطانها من السودان، وتحاكمه بسبب العديد من الجرائم، وكانت حكومة السودان التى تحارب من أجل عدم انفصال الجزء الجنوبى الغنى بالبترول ترغب فى تسليم أسامة بن لادن إلى الولايات المتحدة، ليمحى اسمها من القائمة التى أعلنتها الخارجية الأمريكية منذ سنوات بأسماء الدول التى تدعم الإرهاب والتى ترتكب أعمالاً تخالف قانون حقوق الإنسان، ولكن الأمريكيين لم يكونوا يريدون أسامة بن لادن السعودى الجنسية واليمنى الأصل، مع أنهم أدانوه قبل ذلك علنًا قبل عام واحد على أنه هو الذى قام بتوجيه الاعتداء الأول للإرهابيين الإسلاميين ضد مبنى التجارة العالمى سنة ١٩٩٣م[١٧]، وكانت الحكومة الأمريكية ترى أن الأدلة غير كافية لإقامة هيئة أمريكية للمحلفين من أجل إصدار حكم[١٨].

أوامر عليا بإيقاف أحد رؤساء أقسام مكتب

التحقيقات الفيدرالى عن اقتفاء آثر أسامة بن لادن

فى هذه الأثناء انتشرت أخبار تفيد بأن الإدارة منعت موظفى مكتب التحقيقات، أى قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، أن يفحصوا العلاقات الإرهابية لعائلة أسامة بن لادن بصورة أقرب وأعمق، وكان رئيس قسم محاربة الإرهاب فى مكتب التحقيقات الفيدرالى فى نيويورك واسمه «چون أونيل ـ **John ONeill**» قد حمل على أسامة بن لادن فى اليمن حملة قوية، حتى قامت السفيرة الأمريكية بإيقافه، ولم يسمح لـ«أونيل» بدخول البلاد بعد ذلك، وكان أونيل أكثر الخبراء والمتخصصين معرفة بأمر أسامة بن لادن[١٩].

تلا ذلك الهجمات على الثكنات الأمريكية فى المملكة العربية السعودية سنة ١٩٩٦م، والهجمات على السفارات الأمريكية فى نيروبى ودار السلام سنة ١٩٩٨م، وأخيرًا سنة ٢٠٠٠ م تدمير المدمرة البحرية كول فى ميناء عدن، وقد دخل مدمر السفينة إلى الميناء بالرغم من التخوفات الأمنية، وحدث ذلك بشفاعة السفيرة الأمريكية، وهناك تعرض ذلك الشخص لهجوم من قبل مجموعة انتحارية تابعة للقاعدة! وكان يجب على الخبير الأمريكى فى الأصولية الإسلامية،

والقاعدة، وأسامة بن لادن، أن يكشف مع فريقه النقاب عن الحادث، إلا أن السفيرة منعته من ذلك، حيث تدخلت لدى وزارة العدل، ورئاسة مكتب التحقيقات فى واشنطن، واشتكت من طريقة عمل رجل مكتب التحقيقات الفيدرالى .

لو كان أسامة بن لادن هو الذى خطط حقيقة للهجمات على مركز التجارة العالمى و البنتاجون ، فقد كان أونيل بكل تأكيد هو الرجل الذى يمكن أن يكون باستطاعته - بناء على معارفه وخبراته - منع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فلو أن السفيرة «باربارا بودن ـ **Barbara Bodine**» لم ترفض السماح لأونيل مع فرقته الخاصة التابعة لمكتب التحقيقات بالعودة لمواصلة عمله فى اليمن، فربما أمكن القبض على أسامة بن لادن فى الوقت المناسب، وقد قال أونيل بمرارة وأسف إن مصالح البترول هى التى منعت الكشف عن أفعال أسامة بن لادن وقاعدته .

تركت باربارا بودن التلميذة السابقة لـ «هنرى كيسنجر»، والتى كانت تقوم من قبل بتنسيق الحرب ضد الإرهاب فى مكتب الخارجية، مكان عملها فى اليمن قبل أسبوعين من ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وفى نفس الوقت عاد السفير اليمنى فى واشنطن إلى اليمن، وتم فصل رئيس جهاز المخابرات السعودى - صديق أسامة بن لادن - من منصبه .

من سوء الطالع أن يفقد أونيل فى «تامبا / فلوريدا ـ Tampa/ Florida» قبل شهور قليلة من الهجمات - وهو بين زملائه - حقيبة بها مواد فى غاية السرية لفترة قصيرة، وذلك فى مؤتمر سرى جدا لمكتب التحقيقات الفيدرالى، لأجل ذلك أجريت حوله تحريات مكثفة، وأعفى على إثر ذلك من مواصلة التحرى عن تنظيم أسامة بن لادن، وقد وجد هذا الحادث ـ الذى كان يعتبر بطبيعة الحال من الشئون الداخلية لمكتب التحقيقات ـ طريقه إلى أعمدة نيويورك تايمز، والواشنطن بوست[٢٠] قبل ١١ سبتمبر بأسابيع قليلة، وكان ذلك قد حدث من قبيل الصدفة، وتم العثور على الحقيبة فى خلال ثلاثين دقيقة، إلا أن أونيل ترك الخدمة فى مكتب التحقيقات الفيدرالى محتجًا بعد فترة عمل استمرت ثلاثة عقود من الزمن، وترأس الأمن فى مركز التجارة العالمى، وقد التحق بهذه الوظيفة قبل يوم واحد فقط من الاعتداء على المركز، وكان من المفترض طبقًا لتعاقد أونيل مع مالك مبنى

التجارة العالمى أن يكون راتبه ثلاثة أضعاف آخر أجر حصل عليه من مكتب التحقيقات الفيدرالى، ولم يتضح حتى الآن عما إذا كان سلفه فى هذه الوظيفة كان يحصل على هذا الراتب أم لا .

بعد اصطدام طائرة الچامبو بالبرج الجنوبى، اتصل أونيل بابنه وبأحد مساعديه، وتوجه بعد ذلك إلى أحد الطوابق الثلاثة المخصصة لمكتب التحقيقات الفيدرالى فى نيويورك بما يحتويه من ملفات عن الجرائم الاقتصادية فى أنحاء العالم، وقبل انهيار المبنى رأى هناك إرهاصات تهدم مقر مكتب التحقيقات الفيدرالى ذى الطوابق الثلاثة التى لم تستطع الصمود مع اصطدام الطائرة فوقها بـ ٧٣ طابقا، وما ترتب على ذلك من اندلاع للنيران.

أنقذ أونيل عاملاً فى قيادة المبنى من بين أنقاض كان ارتفاعها بارتفاع رجل تقريبا، كما تمكن هو أيضًا من مغادرة المبنى، ثم عثر على جثته بعد أسبوع بين الأنقاض المحترقة.

لم يبق إلا أن نضيف أن إدارة بوش قد عينت السفيرة بودين المسئولة عن إعاقة الكشف عن أسامة بن لادن فى منصب مهم فى إدارة شئون العراق الذى غزته القوات الأمريكية فيما بعد، وفى نفس الوقت شغلت منصب رئيس بلدية بغداد، ولكنه تم استدعاؤها سريعًا فى خلاف بين البنتاجون والحكومة، وحملت حقيبة جديدة فى وزارة الخارجية الأمريكية.

الزملاء القدامى

أسامة بن لادن، القاعدة، وطالبان..

أدوات وكالة المخابرات الأمريكية فى الحرب ضد الاتحاد السوفييتى

لم يكن أسامة بن لادن زعيم الإرهاب فى شتى أنحاء العالم - والذى نسبت إليه هجمات الحادى عشر من سبتمبر وأصبح رائدها الأول - لم يكن حتى انهيار الاتحاد السوفييتى شخصًا غير مهم فى الحرب السرية للولايات المتحدة والقوات السوفييتية الغازية لأفغانستان، أسامة بن لادن واحد من عشرين ابنا لشيخ سعودى

من أصل يمنى متزوج بالعديد من النساء، وكان أسامة بن لادن قد نفذ للقوات الأمريكية مشروعات بناء ضخمة، ليس فى السعودية وحدها بل أيضًا فى المنطقة العربية بأسرها، وحقق من ذلك أرباحًا كثيرة، ولم يعتبر أسامة بن لادن فى عيون الأمريكيين إرهابيًا إلا عندما دب الخلاف بينه وبين الأسرة الملكية فى السعودية حول مسالة السماح للقوات الأمريكية بالمرابطة على الأراضى السعودية بعد حرب الخليج الأولى، ومع بقاء آلاف من الجنود الأمريكيين فى المملكة العربية السعودية تحول غضب أسامة بن لادن إلى معارضة قوية، فأعلن أن حكومة السعودية، وحكومات دول أخرى مثل مصر حكومات عميلة للولايات المتحدة، كما كانت الحكومة السابقة فى أفغانستان دمية فى أيدى الاتحاد السوفييتى، ودعا إلى قلب أنظمة حكم تلك الحكومات التابعة بالقوة، وأوجب على كل المسلمين العمل لطرد الولايات المتحدة من دول الخليج، وعلى إثر ذلك تم سحب الجنسية السعودية منه سنة ١٩٩٤م، وطرد من البلاد، وصودرت ممتلكاته[٢١].

لم يكن الخلاف بين وكالة المخابرات الأمريكية وأسامة بن لادن قويا قبل ١١ سبتمبر، وذلك لو صحت المعلومات المنقولة عن مصادر فرنسية، فقد كان هناك اتصال آخر لوكالة المخابرات الأمريكية مع عنصرها السابق أسامة بن لادن فى يوليو قبل الحادث، حيث تلقى علاجًا لأكثر من أسبوع فى المستشفى الأمريكى فى دبى بالإمارات العربية المتحدة بسبب آلام شديدة فى الكلى، وفى ١٢ يوليو ٢٠٠١م زاره فى سرير المرض ممثل وكالة المخابرات الأمريكية هناك، وهو «لارى ميتشل ـ Larry Mitchell»، وصحبه فى الزيارة طبقًا للأعراف السياسية ـ أمير سعودى كان يعمل فى نفس الوقت رئيسًا للمخابرات السعودية[٢٢]. وكان رجل المخابرات الأمريكية يفتخر فى محيط المعارف والأصدقاء بالاتصال على هذا المستوى الراقى، وتم تكليفه بتقديم تقرير فى المقر الرئيسى.

تشير زيارة وكيل جهاز المخابرات الأمريكى لأسامة بن لادن فى سرير المرض على الأقل إلى وجود أقسام من وكالة المخابرات الأمريكية ترغب فى الاستفادة من أدواتها القديمة.

تخطيط «بريچنسكى ـ Brzezinski» ضد الاتحاد السوفييتى

كانت ذروة التعاون بين وكالة المخابرات الأمريكية وقوات أسامة بن لادن وقاعدته، وفيما بعد حركة طالبان، كانت فى الصراع المكشوف بين الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتى حول أفغانستان، وليس فى ذلك الصراع السرى المعروف، **فقد كانت وكالة المخابرات الأمريكية تعمل على تنفيذ الخطة التى وضعها «بريچنسكى ـ Brzezinski» المستشار الأمنى للرئيس الأسبق كارتر، والمحرك الرئيسى لجهاز المخابرات، والذى بدأ فى تنفيذ خطته فى سبعينيات القرن السابق، وطبقًا لهذه الخطة، كان ينبغى أن يحاط الاتحاد السوفييتى بحزام من الدول الإسلامية الأصولية، حتى يمكن بعد ذلك بمساعدة هذه الحركة زعزعة الاستقرار فى البلاد الإسلامية داخل الاتحاد السوفييتى،** ومن هنا فلم يكن مستغربًا أن يسقط نظام الشاه الفاسد فى إيران، الذى تم تنصيبه من قبل المخابرات الأمريكية والذى استمر لعدة عقود من الزمن، ضحية لحركة إسلامية أصولية برئاسة الخومينى الذى أصبح رئيسًا للدولة (٢٣).

كان الشاه نفسه قد قام بقلب لنظام الحكم سنة ١٩٥١م فى عملية مشتركة بين المخابرات الإنجليزية والأمريكية بالتآمر مع مُلاّ معاد للديموقراطية، وتم إعادته لكرسيه بعد هروبه، وتم الإطاحة برئيس الوزراء مصدق الذى أقدم على مطالبة شركات البترول العالمية برفع نصيب الدولة من دخل البترول، أو حتى المطالبة بتأميمها، وبعد حكم الشاه الذى استمر بضعة عقود، جاء دور آية الله، وأمكن إعادة الخومينى من منفاه فى باريس إلى بلاده كزعيم دينى جديد .

ما إن تم هذا الأمر حتى ركزت الإدارة الأمريكية نشاطها على صدام حسين، ديكتاتور العراق، الذى جمع فى يده وحده - بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية - رئاسة الدولة والحكومة، وسلمته أيضًا وكالة المخابرات الأمريكية فى نفس الوقت قائمة بأسماء الأشخاص الذى يجب إبعادهم عن الحياة العامة، وكان عددهم حوالى ٥٠٠٠ شخص، يمكن أن يتبنوا سياسة تشكل على المدى الطويل خطراً على مصالح البترول بالنسبة لشركات البترول(٢٤). وتم تصفيتهم جميعًا وبلا استثناء، وكان هذا الإجراء متفقًا مع الإجراءات الأمريكية فى العديد من دول العالم الثالث، حيث كان يتم اغتيال السياسيين التابعين لحركات التحرير على أنهم فى طريقهم لأن يصبحوا شيوعيين، أو يتم استبعادهم عن طريق الانقلابات العسكرية .

استغلت السياسة الأمريكية فى الثمانينيات الديكتاتور صدام حسين - الذى وضعته فى الحكم - كى يتوجه بقواته العسكرية نحو إيران، التى أضعفها تغيير السلطة - كما زعموا - **وكان مسوغ هذا الغزو هو أنه يجب على العراق أن يتولى - اهتماما منه بمصلحة إمداد العالم الغربى بالبترول - مهمة حماية الحكومات المعتدلة فى الشرق الأوسط من انتشار الأصولية الإسلامية من ناحية إيران، وكان الثمن هو التلويح بالإشارة إلى مناطق البترول الإيرانية، والتى يجب أن تكون للعراق.**

ومن هنا فقد تم الإيعاز لحكومات المنطقة أن تشارك أيضًا فى دعم القوات العراقية فى حربها ضد الأصولية ذات الصبغة الإيرانية.

تتضح هنا جليًا تقنية الحكم القديمة قدم الإنسانية وهى فكرة «فرقْ تسُدْ» التى طبقتها القوة الأمريكية العظمى التى كانت فى ذلك الوقت تمثل القطب الثانى فى ميزان القوة مع الاتحاد السوفييتى، فى هذا الوقت كان رؤساء الدول الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا أيضًا، يدفعون الحساب لصدام حسين مع الأمنيات القلبية، ولكنهم كانوا مع ذلك يبيعون له السلاح، حتى إن السياسة الأمريكية استطاعت أن تمرر قرارًا من الكونجرس برصد مليارات الدولارات لتمويل صفقات هائلة من الأسلحة على حساب برنامج كان موضوعًا أساسًا لخدمة تصدير المنتجات الزراعية.

كان العراق يمثل السوق الذهبية لتجارة الأسلحة التى تنفذها أجهزة المخابرات، وأرسلت الولايات المتحدة - دون اعتبار للمعاهدات الدولية - وسائل إنتاج، ومواد أساسية، لتصنيع أسلحة كيماوية، وأرسلت له الوسيط الذى كان يسمى «البربوطى - **Barbouti**»، الذى طلب من ألمانيا - عبر هونج كونج - ماكينة تصلح لأغراض مدنية، وعسكرية؛ كى توضع فى خدمة تصنيع أسلحة كيماوية عراقية، وجدير بالذكر الإشارة إلى تلك الصفقة الألمانية العراقية التى تم استغلالها وتضخيمها عن طريق تسريب المعلومات لتتحول إلى فضيحة عالمية، ووضعت ألمانيا من جديد تحت أضواء غضب عالمى عارم، وفى الولايات المتحدة نفسها، بينما ظلت الصفقات البريطانية والأمريكية فى الخفاء، وتحولت الصحافة القومية والدولية إلى سب ألمانيا ومشروعاتها الوقحة التى لا تستهدف سوى الربح دون أدنى

قدر من الأخلاق، ورسمت وسط الصورة تعريض أمن إسرائيل للخطر عن طريق أسلحة كيماوية تقدم للعراق بأيد ألمانية، دون النظر مطلقًا إلى الخلفيات التى اتضحت أخيرًا عن عملية مخابرات غربية هندست لهذه الصفقات، وتم الحكم ببراءة صانع الماكينة من تهمة الاتجار فى أسلحة غير مشروعة، **وظلت عمليات التصدير البريطانية والأمريكية فى الخفاء، وتم استخدام الغاز السام المصنع بهذه الطريقة ضد القوات الإيرانية، وفى ذلك الوقت قام وزير الدفاع الأمريكى الحالى «دونالد رامسفيلد ـ Donald Rumsfeld» بزيارة الديكتاتور صدام حسين بتكليف من الرئيس ريجان، وفى هذا الوقت انتقلت أسلحة بيولوجية من الإنتاج الأمريكى إلى حوزة العراق، والتى ظل مفتشو الأمم المتحدة يبحثون عنها دون جدوى، ولم يعثروا لها على أثر، وكان من بين تلك الأسلحة البيولوجية سلاح الجمرة الخبيثة .**

ساعدت المخابرات الأمريكية القيادة العسكرية العراقية فى حربها ضد إيران بصور التقطتها الأقمار الصناعية توضح قوة، وتقسيم، وزحف القوات الإيرانية، **ولكن من أجل منع القوات العراقية من تحقيق نصر نهائى حاسم، عملت المخابرات الأمريكية بالتعاون والتآمر الجزئى مع الموساد الإسرائيلى على تزويد الجبهة الإيرانية أيضًا بصور ملتقطة بالأقمار الصناعية .**

فبينما عبأت شركات الأسلحة الغربية - بموافقة من دولها - ترسانة صدام حسين للحرب ضد إيران، نجدها قد اهتمت أيضًا بعدم ترك إيران دون أسلحة أمريكية، ودون قطع الغيار اللازمة لها، أما إسرائيل التى كانت ترغب فى منع تزايد القوة العراقية فى لعبة القوى الشرق أوسطية، فقد أرسلت من مخازنها أسلحة إلى إيران، وغطت الثغرات الموجودة فى الاتفاق العسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق واردات أمريكية، وأضافت شركات تصدير الأسلحة المتمتعة بحماية أجهزة المخابرات إلى الأسعار الرخيصة مبالغ تقدر بـ ٣٠٠٪ من سعر الأسلحة، وكان لملء الخزائن السرية للأحزاب الإسرائيلية الكبرى حافز لا يستهان به فى هذا الشأن(٢٥)(*).

(*) ناعوم تشومسكى له تبرير آخر لما أرسلته إسرائيل إلى الجيش الإيرانى، فهو يراه تمهيدًا لانقلاب عسكرى على نظام الخومينى ـ راجع كتاب «أوهام الشرق الأوسط» ـ منشورات مكتبة الشروق الدولية .

قبل الوصول لخلفية وقف وإضعاف إيران، كانت المخابرات الأمريكية تتابع خطة واحدة لا تحيد عنها، وهى أن تجعل الاتحاد السوفييتى يقع فى الفخ الإسلامى، وكان وما زال بريجنسكى يتحدث حتى اليوم عن ڤيتنام جديدة أرادت أمريكا جر الاتحاد السوڤييتى إليها، فكان الهدف هو استنزاف القوات السوڤييتية فى صحارى وجبال أفغانستان، وتم نصب الشرك أولاً عن طريق إغراء العناصر المعتدلة فى التآلف الحكومى الأفغانى، الذى كان يضم فى ذلك الحين كل الأحزاب، بالإضافة إلى شيوعيين، على الانسحاب من الحكومة.

استغلت المخابرات الأمريكية صغار وكبار زعماء القبائل فى الأجزاء غير المطروقة من البلاد، واستغلت المجاهدين لزعزعة استقرار البلاد، وتمت إثارة الخلافات فى الحكومة المركزية فى كابول عن طريق المحاربين المحليين الذين نازعوا الحكومة على حكم البلاد، وتم تنظيم إمداد محاربى القبائل بالمال والعتاد عن طريق المخابرات الأمريكية بالتعاون والتآمر مع المخابرات الپاكستانية، بحيث لا يعرف أحد شيئًا عن إمساك المخابرات الأمريكية بخيوط اللعبة.

المحاربون والأسلحة وتجارة المخدرات

عملية سرية كبيرة دبرتها وكالة المخابرات الأمريكية، وكان من أهم عناصرها التمويل الخفى الذى لا يمكن تتبعه، لا عن طريق أشخاص، ولا عن طريق نقل الحسابات بين البنوك، وبقيت هذه العملية فى الخفاء دون أن يعلن عنها، ودون أن تكتب وسائل الإعلام تقارير عنها، لأجل ذلك فإنه من الصعب اكتشافها فى ظل الصراعات المحلية والإقليمية فى القوقاز، وأفغانستان، وفى الفيليپين، وفى المستعمرات الفرنسية السابقة، فلا يستطيع المرء فى ظل هذه الأوضاع أن يعرف من العدو ومن الصديق، وما هى القوة المساندة لتلك المجموعة من الجنود، ومن الذى يقف وراء الانقلابات؟.

كانت قوات الاستعمار السابقة تعنى بما تعنى به وكالة المخابرات الأمريكية اليوم، حيث تدفع أجر القوات التى تستخدمها، وذلك عن طريق غض الطرف عن صفقاتها الإجرامية، فعن طريق الإعفاء والتبرئة من الأعمال الإجرامية التى

يقوم بها الجناة، يمكن دفع الأجر، وتسديد ثمن شراء الأسلحة، دون أن يضطر جهاز المخابرات المحرك للعملية لتلطيخ أيديه، وكمصدر أساسى للدخل يتم تطبيق الطريقة الناجحة منذ عقود، وهى المشاركة فى تجارة المخدرات التى تسكت عنها الدوائر الرسمية (٢٦).

فاستطاع اللوردات المستخدمون فى زعزعة استقرار أفغانستان التخفى من مطاردة الدول الصناعية التى وضعتهم فى قائمة المطلوبين بسبب المخدرات، واستطاعوا الاستقرار فى المناطق المناسبة لزراعة الحشيش فى جبال أفغانستان التى كانت تزرع فيها فى ذلك الوقت كل أنواع المخدرات، وكانت سيارات النقل التابعة لجهاز المخابرات الپاكستانى المتعاون مع جهاز المخابرات الأمريكى، تستطيع عبور نقاط الشرطة بلا عوائق، وكانت تجلب السلاح والذخيرة والتموين، لتنقل فى رحلة العودة المخدرات الخام لاستخلاص الهيروين منها فى پاكستان، وكانت تشارك فى تلك العمليات ماديا القوات الحاكمة ورجال جهاز المخابرات الپاكستانى.

كانت المخدرات تنقل بعد تنقيتها أولاً عبر قنوات عسكرية، ثم بعد ذلك عبر قنوات إجرامية إلى الدول الصناعية لتباع للمدمنين، وقد أصبح اليوم الاتجار فى المخدرات فى كل الدول الحديثة مرتبطًا بعقوبات صارمة، إلا أن أجهزة المخابرات، وشرطة الجريمة التى تحركها أجهزة المخابرات، تهتم بإزالة الرقابة عن الصفقات التى تؤمن تمويل القوات المعاونة لها عالميًا، وتصبح التقنية دائمًا أكثر سهولة، فمع أن أجهزة المخابرات أصبحت مرة أخرى فى معظم دول العالم الغربى مكلفة بمحاربة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، إلا أنها لا تحاربها، بل تتعاون معها، وهذا يجعل الذئب راعيًا للغنم، وتفضل البرلمانات والحكومات السلامة، إلا فى حالات قليلة، ولتخليص تجارة المخدرات المتمتعة بامتيازات مخابراتية من شرطة مكافحة الجريمة، يتم تقريب الأخيرة من إتمام اتفاق مع تجار المخدرات، بعد ذلك يترك تجار المخدرات ما يسمى بـ «الصفقات المراقبة» يتركون هذه الصفقات الصغيرة فى طمأنينة بالغة ؛ كى تدعى الشرطة اكتشاف توزيعها ، فى حين أن العمليات الكبرى تجرى على قدم وساق، وتقدم فى الواقع مساعدات، وإيرادات كبيرة

للمجموعات المستهدفة والمستخدمة من قبل أجهزة المخابرات فى تهريب المخدرات، التى فى ظاهرها مليئة بالمخاطرة، وهى فى واقع الأمر خالية من المطاردة والعقوبة، وبالتالى خالية من المخاطرة .

تتضح أهمية تجارة المخدرات كتعويض وأجر لأعوان المخابرات الأمريكية الذين ينفذون عملياتهم فى كل أجزاء العالم من شهادة «دينيس ديلز ـ Dennis Dayles» الرئيس السابق للوحدة الاستراتيجية لمكافحة المخدرات، الذى قال **إنه لم يحدث أن تعرض لحالة واحدة من عمليات المخدرات الكبيرة أثناء شغله لمنصبه على مدى ثلاثين سنة، إلا واصطدم بأطقم ضباط موجهة وحامية لصفقة المخدرات من قبل المخابرات الأمريكية التى كانت دائمًا تبطل عمله**(٢٧) .

تأكيدًا لذلك عقدت وكالة «الرقابة على العقاقير المخدرة» تمثيلاً لها فى باكستان أثناء عمل وكالة المخابرات الأمريكية فى أفغانستان، **وفى هذا الوقت تم تصدير ما يصل إلى ٨٠٪ من الهيروين فى العالم من هذه المنطقة، وفى هذا الوقت تم بناء مقر وكالة المخابرات الأمريكية فى إسلام آباد على أساس أنه أكبر مقر فى العالم للوكالة. منذ تأسيسها سنة ١٩٤٦م، تستغل وكالة المخابرات الأمريكية التجارة الدولية للمخدرات المرتبطة بعمق مع الجريمة المنظمة، وما يترتب على ذلك من غسيل أموال عبر عمليات نقل وتحويل الأموال على أعلى مستوى ؛ كى تستطيع تأمين التمويل لعملياتها السرية فى كل قارات العالم**(٢٨) .

وربما تكون تجارة المخدرات هذه التى تتمتع بحماية أجهزة المخابرات هى السبب وراء كثير من الحروب الشعبية، والقلاقل، وحركات الحكم الذاتى التى شغلت الرأى العام العالمى على مدى العقود الماضية .

أفغانستان فى فوضى الزعماء

انتفاضة الشيوعيين وثيتنام السوفييت

عودة إلى أفغانستان والدور السياسى العالمى لأسامة بن لادن، فقد أصبح من غير الممكن حكم أفغانستان التى تزعزع استقرارها؛ بسبب الزعماء الذين يتم تمويلهم عن طريق المخدرات، ففى كابول استولى الشيوعيون على الحكومة ضد

الرغبة الملحة للمكتب السياسى فى موسكو، وأظهر الشيوعيون أنهم غير قادرين على السيطرة على البلاد فى ظل تلك الاضطرابات الموجهة من الخارج، ومن هنا فقد طالبوا بدعم ومساندة عن طريق القوات السوفييتية، ولبى المكتب السياسى فى موسكو هذا النداء بأغلبية الأصوات، وبذلك يكون مستشار الأمن الأمريكى قد وصل إلى هدفه: **يجب أن يقع الاتحاد السوفييتى بقواته فى مصيدة، ويعايش هناك ڤيتنام السوفييت، فيجب أن يستنزف، كما قال بريجنسكى.**

حتى اليوم ما زال بريجنسكى يفخر بأنه هو الذى أجبر الاتحاد السوفييتى على هذه السياسية التى كان قد رسمها له مبكرًا، وربما يبدو ذلك مبالغة، ولكن تقديره لنفسه يعطى فكرة عن حسابات سياسة المخابرات الأمريكية التى تواصل اليوم عملها بأهداف جديدة.

أنهكت القوات السوفييتية فى أفغانستان فى الفترة من ١٩٨٠م وحتى ١٩٩٠م عن طريق العمليات السرية التى تمت بالتعاون بين ثلاثة أجهزة مخابرات: وهى جهاز المخابرات الأمريكى، وجهاز المخابرات السعودى، وجهاز المخابرات الپاكستانى، وكان عدد الجنود يقدر على الأقل بـ ٣٠٠٠٠ جندى، وأخيرًا تم طرد الروس من البلاد، وكانت مهمة بن لادن أن يستأجر جنودًا من شتى أنحاء العالم الإسلامى، ويدربهم، ويجهزهم للحرب ضد الاتحاد السوفييتى.

جنود مسلمون أصوليون من ٤٦ دولة

أسامة بن لادن يعمل فى الدعاية لوكالة المخابرات الأمريكية

لعب أسامة بن لادن دوره فى الدعاية والوساطة لتشكيل القوات المسلمة المقاتلة للحرب ضد القوات السوفييتية فى أفغانستان، مدعمًا بمئات الملايين من الدولارات من الخزائن السعودية والأمريكية، ولم يشكل القوات من المقاتلين المعادين للسوفييت فقط، بل من المقاتلين المعادين للغرب أيضًا، **وكان الرئيس ريجان، وكل وسائل الإعلام الغربى فى ذلك الوقت، يصفون هؤلاء الجنود بأنهم المسلمون المدافعون عن الحرية**[٢٩].

كان أسامة بن لادن صديقًا لرئيس المخابرات السعودى الذى كان مهتما - بطبيعة عمله - بأن يبعد المثيرين للقلاقل فى العالم الإسلامى من بلاده، ويتركهم يمارسون أنشطتهم فى مكان بعيد عن بلاده.

كان مع أسامة بن لادن حوالى ١٠٠٠٠ مقاتل من إجمالى لا يقل عن ٣٠٠٠٠ مقاتل من أكثر من ٤٠ دولة إسلامية فى الشرق الأوسط، ومن شمال وشرق أفريقيا، وكذلك من وسط آسيا، ومن الشرق الأقصى، وقام بتدريبهم فى جهاز المخابرات الپاكستانى، وجهاز المخابرات الأمريكى، وقبل كل شىء فى المؤسسات العسكرية الأمريكية (٣٠).

حسب شهادة الرئيس السابق لمقر وكالة المخابرات الأمريكية فى پاكستان، فقد نجح أسامة بن لادن فى السنوات ما بين ١٩٨٦م إلى ١٩٨٩م أن يحصل شهريًا على مبالغ تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥ مليون دولار من المملكة العربية السعودية، ودول الخليج لتمويل الحرب، وكانت هذه المبالغ الإضافية تتراوح ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مليون دولار سنويًا (٣١). ويبدو أن تلك المبالغ التى كانت تدفعها السعودية قد توقفت بعد ذلك بضغوط من واشنطن (٣٢).

كان تدريب الجنود يتم فى معسكرات مخصوصة، وقد أعدت مراكز الكوماندوز ومخازن الأسلحة والذخيرة، وكذلك ثكنات المقاتلين فى مجموعة من الكهوف تحت الأرض، قامت شركات البناء التابعة لـ«بن لادن» بتأسيسها بمساعدة جهاز المخابرات الأمريكى، وهى نفس البنية التحتية التى تستغلها القاعدة حتى اليوم، وتقوم حملة الدعاية التى تقودها إدارة بوش بوصف هذه المعسكرات بأنها «جامعات الإرهابيين»، ولكن أيا كانت الظروف فقد أسست تلك المعسكرات بالتعاون مع جهاز المخابرات الأمريكى والپاكستانى، وكانا يقومان بتوجيهها، وربما كانت هذه المخابئ توصف فى ذلك الوقت بأنها «جامعات المدافعين عن الحرية».

كان جهاز المخابرات الأمريكى يقوم بتسليح الأفغان، وتسليح الجنود المسلمين الذين تلقوا تدريباتهم فى المعسكرات الأفغانية، وكانت پاكستان، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، ترسل قوات التدريب، وكانت الولايات المتحدة

هى التى أصرت على تمكين الأفغان من تكنولوچيا حرب المدن بالاستعانة بالقنابل، وما شابه ذلك من الأسلحة لنصب الكمائن للروس، **وكان الهدف البعيد هو وضع الإرهابيين داخل المدن الروسية الأكبر، وبناء على ذلك اتفقت الفرقة إم ١٦ التابعة للاستخبارات الخارجية البريطانى، وجهاز المخابرات الپاكستانى، ووكالة المخابرات الأمريكية سنة ١٩٨٥م على توجيه عمليات حرب العصابات إلى دولتى طاچيكستان وأوزباكستان اللتين كانتا تابعتين للاتحاد السوڤييتى فى ذلك الوقت.**

تم التنسيق لهذه العمليات مع زعيم المخدرات قلب الدين حكمتيار[٣٣]، وقد أصبح حكمتيار مرة أخرى واحدًا من الشركاء المؤثرين فى حرب الولايات المتحدة ضد حكومة طالبان بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وكان حكمتيار ملفتًا للأنظار فى شبابه كزعيم للطلاب فى الكفاح من أجل تصحيح العقيدة، وذلك عندما طالب بإلقاء ماء النار على وجوه الفتيات اللاتى ليس لديهن استعداد لارتداء الحجاب.

عندما تتحدث وسائل الإعلام عن شخص موال للقاعدة ومتعاطف معها، كان يقيم فى معسكرات أفغانستان، أو يتلقى تدريباته هناك، فلا يعنى ذلك أن الشخص موال فعلاً للقاعدة، فربما يكون الحديث عن العناصر السابقة لعمليات جهاز المخابرات الأمريكى.

فى العادة كان العاطلون عن العمل، ومن لا فائدة منهم فى العالم العربى الإسلامى هم الذين يسارعون بالمشاركة فى حرب أفغانستان، أو أن أجهزة الأمن كانت تضطرهم إلى ذلك، ولهذا فقد كان بعض المسئولين فى العالم الإسلامى يسعدون كثيرًا بالتخلص من هؤلاء الأشخاص، وكان ذلك ينطبق على بعض العائلات، ولكن عندما كان الآباء يفتقدون أخبار أبنائهم الذين توجهوا للحرب لشهور طويلة، فقد كانوا يتوجهون إلى المسئول الأول عن التنظيم، وهو أسامة بن لادن، الذى بدأ من فوره فى إعداد قوائم بأسماء الجنود، ووحداتهم، وأماكن أنشطتهم، وبعبارة أخرى بدأ أسامة بن لادن فى القيام بدور البريد الحربى.

بقى جنود تنظيم القاعدة المقاتلون بعد انسحاب قوات الاحتلال السوڤييتية من أفغانستان وبعد انهيار الاتحاد السوڤييتى دون عمل، إلا أن جنود هذا التنظيم كانوا يظهرون فى نشاط آخر حتى سنة ٢٠٠٠م فى كل مناطق الأزمات العربية والآسيوية

والإسلامية، فمن الذى جندهم من جديد؟، لا يعلم ذلك إلا أجهزة المخابرات، فقد ظهر المقاتلون الأفغان فى الجزائر، وفى كوسوفا، وفى البوسنة والهرسك، وفى ألبانيا، وفى الشيشان أيضًا [٣٤].

فى كل منطقة من مناطق التوتر هذه، كان للسلطات المحلية علاقة بتجارة المخدرات المتزايدة، وبالشبكات العالمية للجريمة، وبالألاعيب التى تخدع الجهات الرسمية دون أدنى مشقة، وإذا أخذنا أنشطة وكالة المخابرات الأمريكية فى عملياتها السرية منذ سنة ١٩٤٦م نموذجًا؛ فعندئذ يجب أن نفترض حدوث معجزات لو لم يكن للوكالة يد فى اللعبة.

طالبان نبت مخابراتى لخلق نظام جديد فى أفغانستان

وقت حدوث الهجمات فى الولايات المتحدة، كانت الحركة المسماة باسم طالبان هى الحركة الحاكمة فى أفغانستان، وكلمة طالبان كلمة فارسية، وهى جمع للكلمة العربية طالب، فهم إذن طلاب أفغان تعلموا فى مدارس القرآن (الكتاتيب) التابعة لمعسكرات اللاجئين الأفغان فى باكستان فترة نهاية الثمانينيات، وبفضل التمويل الجماعى الذى قامت به أجهزة المخابرات، نجح هؤلاء الطلاب عن طريق إنشاء أكثر من ٨٠٠٠ مدرسة - انتشرت فى كل مكان - فى تشكيل كوادر من المقاتلين الأصوليين.

على الرغم من أن باكستان تنكر دائمًا أن يكون لها علاقة بحركة طالبان، إلا أن الحقيقة غير ذلك(*)، فالحكومة الباكستانية بقيادة بانظير بوتو هى التى جعلت من طالبان منظمة، وهى التى قامت بتدريبها وتسليحها بواسطة جهاز مخابرات البلاد، والوحدات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية الباكستانية، وكانت طالبان تتلقى تمويلها فى الأساس من الأموال السعودية بالاتفاق مع وكالة المخابرات الأمريكية[٣٥]، واستطاعت طالبان من جانبها ـ بدعم من ثالوث أجهزة المخابرات الباكستانية، والسعودية، والأمريكية ـ أن تهزم حكومة أفغانستان، وتمكن قادتها

(*) اقتصر الاعتراف بحكومة طالبان على الدول الآتية: باكستان ـ الإمارات العربية ـ المملكة السعودية ـ المترجم.

المنتصرون من وضع البلاد فى حالة من الفوضى، وحكموا الشعب بالقمع والنهب.

بدأت طالبان أولاً بغزو أقصى مدينة فى غرب أفغانستان كى تستولى بعد ذلك على العاصمة كابول، وأثناء الغزو، كانت طالبان تتلقى دعمًا من السكان المدنيين الأغنياء، الذين كوّنوا ثروات حصلوا عليها من الحرب، ومن فوضى ما بعد الحرب، ومن الفساد المنتشر، ومما سلبته قوات المجاهدين[٣٦].

كان فريق وكالة المخابرات الأمريكية يراقب الأحداث ببعض من الرضا، خصوصًا بعد أن تحولت طالبان إلى عدو دينى لدولة إيران المجاورة، وكان مبدأ «فرق تسد» مبدأ مفيدًا هنا أيضًا، علاوة على ذلك كان ينبغى أن تشارك طالبان فى الحكم عند التوغل الأصولى فى الجمهوريات الإسلامية من الاتحاد السوفييتى، وخصوصًا فى طاجيكستان، وتركمانستان وأوزباكستان[٣٧]، إلا أنه مع الوقت ظهرت أشكال سياسية لحركة طالبان.

بعد الاستيلاء على كابول، أغلقت طالبان فى غضون أيام قليلة مدارس البنات التى تم إنشاؤها حتى ذلك الحين، ووضع تعليم البنات فى سلطة عدد من رجال الدين ضيقى الأفق، وكانت النساء العاملات يؤمرن بالبقاء فى المنزل، وبستر أجسادهن من الرأس حتى القدمين عند الخروج، أما المخالفات من النساء فكن يتعرضن للضرب من قبل الدوريات، وكانت تقدم ضدهن الشكاوى، وكن يقدمن للمحاكمة من أجَل ذلك[٣٨]، وحرمت طالبان الموسيقى والتليفزيون، حتى إنها منعت أيضًا استخدام منتجات الأوراق فى التواليت؛ لأنه كان يمكن أن يكتب على هذه المنتجات صفحات من القرآن، وباختصار شديد كان لدى منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية فى العالم الغربى كل الدوافع أن تتوجه إلى حكومات بلادها بالتماس قوى اللهجة يطالب بضرورة التدخل فى أفغانستان، وبمنع حركة طالبان من جمع أموال الضرائب لصالحها.

صفقات المليارات من الغاز والبترول

بعد سقوط كابول، رحبت شركة البترول الأمريكية «ينوكال ـ **Unocal**» بتولى حركة طالبان الحكم باعتبار ذلك نتيجة إيجابية لها ولأفغانستان، وكانت شركة

ينوكال قبل سقوط كابول قد عقدت مع طالبان مفاوضات حول توصيل الغاز بأنابيب تعبر الحدود الغربية لأفغانستان لتحويل الغاز من تركمانستان إلى باكستان، وكان «كريس تجرت ـ Chris Taggart» نائب رئيس الشركة، والمختص بمشروع خط الأنابيب - قد صرح قبل اندلاع الحرب أنه يؤيد دعم طالبان نظير المساعدات التى قدمتها لتنفيذ مشروعات تقدر بملياري دولار، وقد شاركت فى مشروع مد خط الأنابيب شركة «دلتا أويل ـ Delta Oil» السعودية التى كان لها أيضًا بعض الاتصالات بحركة طالبان (٤٠).

كان المفروض أن يقوم خط الأنابيب المخطط له بنقل حوالى ٢ مليار متر مكعب من الغاز عبر باكستان إلى السوق العالمية، وكانت تركمانستان تأمل فى إيرادات مماثلة تستقل بها جزئيًا عن روسيا المجاورة، وكان هناك مشروع آخر لخط أنابيب يعبر إيران وتركيا، إلا أن هذا المشروع فشل بسبب الحظر الذى تفرضه أمريكا على دولة إيران التى تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من دول محور الشر، وكان على تركمانستان أن توافق - تحت الضغط - على مد خط الأنابيب عبر أفغانستان، وهو المشروع الذى تأمله واشنطن لأسباب جغرافية سياسية، لا سيما وأنها أصبحت غير قادرة على تمويل مشروع إيران -تركيا، أو تنفيذه تكنولوجيًا (٤١).

قبل الهجمات بأيام قليلة، كانت المخابرات المركزية الأمريكية - وعلى العكس من وزارة الخارجية - تعتمد على طالبان كقوة تأمين لمشروع خط الأنابيب فى أفغانستان، فقد استطاع وفد من طالبان فى أغسطس ٢٠٠١م عقد مفاوضات فى فلوريدا مع ممثلين على أعلى مستوى لشركة ينوكال، وقاموا أيضًا ببعض المحادثات مع ممثلين للإدارة الأمريكية فى واشنطن، وكانت بنت أخ المدير الأسبق للمخابرات المركزية الأمريكية هى التى تولت تأييد نظام طالبان فى الولايات المتحدة، وكذلك الدفاع عنه دفاعًا حادًا، وهو الوضع الذى كان متفقًا مع الانسجام العميق بين طالبان وبين السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة (٤٢).

عودة إلى ٩/١١

١٩ معتديًا فى التجهيزات السرية

مكتب التحقيقات الفيدرالى ومدارس الطيران

انطلاقًا من عملية تأجير المرتزقة المسلمين لمحاربة الاتحاد السوفييتى الذى أصبح الآن تاريخًا، وما تلا ذلك، من ظهور تنظيم تحت مسمى القاعدة فى إطار الإرهاب

الدولى، انطلاقًا من ذلك تطورت عملية البحث عن منفذى هجمات ١١/٩/٢٠٠١م، فقد أشار المدعى الفيدرالى العام فى واشنطن فى نفس يوم الهجمات، إلى ثلاث مجموعات، تتكون كل واحدة منها من خمسة أفراد، ومجموعة رابعة تتكون من أربعة أفراد من قراصنة الجو المسلمين، وهم الذين اتهموا باختطاف الطائرات الأربع، وكما أشارت وسائل الإعلام بعد ذلك، فقد قام المعتدون الـ ١٩ المزعومون بمحاولة تعلم الطيران فى مدارس الطيران الأمريكية.

بنظرة أكثر دقة يتضح أن منفذى الهجمات الانتحارية المزعومين هؤلاء قد لفتوا أنظار المعلمين فى مدارس الطيران من خلال ضعف مستواهم، وعدم إلمامهم باللغة الإنجليزية، والتى تعتبر لا غنى عنها فى عملية الطيران، ليس فقط فى الولايات المتحدة الأمريكية بل فى غيرها من البلاد، فمثلاً «**هانى هانجور ـ Hani Hanjour**» الذى اصطدم بمبنى البنتاجون بطائرة الخطوط الجوية الأمريكية فى رحلة الطيران رقم ٧٧ - لم تكن لديه القدرة على اجتياز امتحان الطيران(٤٣).

أما **محمد عطا** - الذى اتهم سريعًا بأنه أحد الرؤساء المدبرين للاعتداءات - فقد أشار معلمو الطيران فى المحضر أنهم لم يصرحوا له أبدًا بقيادة طائرة «**سيسنا ـ Cessna**» لقلة ثقتهم فى قدراته، وأما الآخرون فلم يكن لديهم إلمام باللغة يكفيهم حتى لإجراء حديث مع محطة الرادار الأرضية.

قمة مكتب التحقيقات الفيدرالى

تضع العراقيل أمام أى توضيحات

بعد الإعلان عن المعتدين، اتضح أن القيادات العليا فى هيئة السفريات التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالى قد تم إبلاغهم بواسطة عملائهم بممارسات هؤلاء الانتحاريين، ويتضح هذا على سبيل المثال من حالة الرجل رقم ٢٠ الذى لم ينجح - طبقًا لتوقعات المحققين - فى الاشتراك فى العمليات الانتحارية، حيث تم سجنه فى ١٦ أغسطس، أى قبل العملية بحوالى أربعة أسابيع، وهو رجل مسلم يدعى «**زكريا موساوى ـ Zacaria Moussaoui**»، لم يطلب من معلمى الطيران أن يعلموه الانطلاق بالطائرة الچامبو والهبوط بها - على حد قولهم - ولكنه لم يطلب سوى كيفية التعامل معها فى الهواء، ثم اعترف بعد ذلك وزير النقل فى استجواب

له بمجلس الشيوخ الأمريكى أن هذا الطلب المثير للاهتمام لم يتقدم به أحد، لا زكريا موساوى، ولا أحد غيره من تلاميذ الطيران[٤٥]، وأن وسائل الإعلام تعتمد فى ذلك على معلومات خاطئة.

كذلك ادّعاءات مكتب التحقيقات الفيدرالى بعدم علمه مسبقًا عن هذه النشاطات غير المشروعة لهؤلاء الانتحاريين، هى ادعاءات تتعارض فى ظاهر الأمر وفى باطنه على الأخص مع تصريحات «كولين رولى ـ **Coleen Rowley**» العاملة بأحد أفرع مكتب التحقيقات الفيدرالى والموظفة السابقة فى البوليس الجنائى، فقد قالت فى تصريح معارض انفجر كالقنبلة فى الأوساط الرسمية فى واشنطن:

«فى عملية البحث القديمة عن خلفيات أحداث ١١ سبتمبر، عندما قدمتُ تقريرًا لبعض الزملاء فى أقسام أخرى، وفى المركز الرئيسى أيضًا حول الخصوصيات التى تتعلق بتوضيح حالة، كان السؤال الأكثر إلحاحًا هو: (لماذا؟ لماذا يعرقل واحد أو أكثر من واحد من الموظفين فى مكتب التحقيق الفيدرالى توضيح مسألة موساوى بالذات؟) أنا أعلم أنه كان ينبغى على أن أتحفظ، ولكن ظهرت بعض الأحداث تؤكد وجود جواسيس وخونة فى الهيئة المركزية، يعملون فى الحقيقة لحساب أسامة بن لادن؛ ليتمكنوا من عرقلة التحقيقات التى يقوم بها فرع مكتب التحقيقات الفيدرالى فى مدينة «ميناپوليس ـ Minneapolis»[٤٦].

كان فرع مكتب التحقيقات الفيدرالى فى ميناپوليس قد اعتبر فى وقت سالف أن موساوى يشكل «خطرًا إرهابيًا» يستهدف اختطاف طائرة بوينج ٧٤٧ لاستخدامها فى هجوم انتحارى، ثم تم القبض عليه وسجنه فى ١٦ أغسطس ٢٠٠١م بسبب مخالفة فى جواز سفره، وبعد ذلك بعدة أيام أكدت المخابرات الفرنسية ارتباط المسجون بمجموعة إسلامية أصولية متطرفة.

بعد عملية القبض عليه مباشرة، أخبر طالب عربى فى مكتب التحقيقات أنه كان قد نقل موساوى بسيارته من أوكلاهوما إلى إحدى مدارس الطيران، وخلال الرحلة أوضح موساوى أنه يجب القضاء على الذين يلحقون الظلم بالمسلمين، وأنه لا ضير أن «يستشهد» المسلم فى هذه الهجمات[٤٧].

فى المذكرات التى اشتملت على ثلاث عشرة صفحة، اشتكت الموظفة لرئيس

مكتب التحقيقات «روبرت مولر ـ Robert Mueller» من أن رئيس القسم الخاص بمكافحة الإرهاب فى المركز الرئيسى يضع «الحواجز» فى وجه التحقيقات الجارية، وأنه يفسد الحرب اليائسة من جانب الهيئة، ليلغى استصدار أمر باختبار المعلومات، حتى بعد ورود معلومات فرنسية تؤكد أهمية القضية وضرورة البت فيها (٤٨).

عندما يئس عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى فى ميناپوليس من الحصار الذى يمارسه رؤساؤهم، أخذوا فى تجاوز دائرة اختصاصهم ـ الأمر الذى يعتبره البيروقراطيون ذنبًا لا يغتفر ـ فقام العملاء بتجاهل رئيس القسم فى المركز الرئيسى، واتجهوا مباشرة إلى نظرائهم فى مركز مكافحة الإرهاب فى المخابرات المركزية الأمريكية، وأخبروا عن القضية، وكانت العواقب البيروقراطية المنتظرة كالتالى: قام رئيس قسم مكافحة الإرهاب فى مكتب التحقيقات الفيدرالى ورئيسه بتوجيه اللوم إلى العملاء على ذهابهم للمخابرات المركزية دون تصريح من رؤسائهم (٤٩).

من جانبها ألقت الموظفة باللوم على رئيسها، وعلى رئيس القسم بصفة خاصة؛ بسبب ممارساته المخالفة للوائح للحيلولة دون إصدار أمر قضائى يسمح بالبحث والتفتيش، عندما قال بأن هناك اختلافًا حول إمكانية إرفاق معلومات المخابرات الأجنبية عن علاقات موساوى الإرهابية بالطلب المقدم إلى المحكمة، وأيضًا عندما قام بالتخفيف من حدة صياغة الطلب، لدرجة جعلت الفرصة فى الحصول على الموافقة من المحكمة لا تتعدى الصفر.

بعد هجمات ٩/١١ أثير الأمر مجددًا عما إذا كان الوقت قد حان لتنفيذ الطلب الخاص بمصادرة وتفتيش الكمپيوتر المحمول، والممتلكات الأخرى الخاصة بموساوى، ولكن تم رفض الطلب مرة أخرى، وأخبر المركز الرئيسى العملاء بأن المعلومات التى حصل عليها فرع «مينسوتا ـ Minnesota» هى وليدة الصدفة، وتم توجيه الأمر للموظفة بعدم القيام بشىء آخر فى هذه القضية؛ لأنه «يمكننا الاهتمام بأشياء مختلفة تمامًا على أرضنا» (٥٠).

مكتب التحقيقات الفيدرالى يمتنع عن قبول المعلومات

لم تتجاهل موظفة مدينة مينسوتا فى تقريرها ذكر اسم رئيس القسم المسئول فى مكتب التحقيقات الفيدرالى، إلا أن «ليهى پاتريك جى ـ Leahy Patrik . J»

أحد أعضاء الحزب الديموقراطى من «ڤيرمونت - **Vermont**»، الذى تلقى بعد ذلك رسالة تحتوى على مسحوق الأنثراكس (الجمرة الخبيثة) - وكذلك الأعضاء الجمهوريين «تشارلز إى جرسلى - **Charles E . Grussley**» من«لوا - **Lowa** » و«أرلن سپيكتر - **Arlen Specter**» من پنسلڤانيا- صرحوا جميعًا باسم «ديڤ فراسكا ـ **Dave Fraska**»، واعتبروه العضو المؤثر فى إهمال القيام بأنشطة ضد أعضاء القاعدة الإرهابيين قبل الحادى عشر من سبتمبر(٥١).

كان ديڤ فراسكا- وما زال - هو المخصص من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالى بمتابعة ومحاربة قائمة الأصوليين من المسلمين المتطرفين، ويقع تحت تصرفه كل المعلومات السرية التى كان يحصل عليها مكتب التحقيقات الفيدرالى فى هذا الشأن، وفوق ذلك كان هو المختص بمسألة موساوى .

فى ١٠ يوليو ٢٠٠١م تلقى فراسكا تقريرًا من أحد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى، ويدعى «كينيث وليامز ـ **Kenneth Williams**»، حذر فيه من قيام جنود تابعين لأسامة بن لادن بتسجيل أسمائهم فى مدارس طيران أمريكية، ويعد كينيث وليامز من أقدم العلماء الجنائيين فى مجموعة التحقيق المشاركة فى الكشف عن القضايا الإرهابية، قال عنه أحد زملائه إنه يتمتع بذكاء غير عادى، فكيف لا نحكم إذن على من لا يهتم بتقرير هذا المحقق الذكى إلا أنه مجنون .

كان وليامز قد اقترح القيام بعملية تمشيط واسعة النطاق فى كل مدارس الطيران بحثا عن طلاب أمريكيين عرب، ولكن مكتب التحقيقات أهمل القيام بأية تحقيقات أخرى فى مدارس الطيران، على العكس تمامًا مما قام به المكتب عام ١٩٩٥م، وذلك عندما توافرت لديه البراهين على قيام إرهابيين عرب بأعمال إرهابية مماثلة، كما لم تؤيد قمة مكتب التحقيقات الفيدرالى الاقتراحات التى أوصت بإحالة معلومات وإشارات العملاء إلى مكاتب التحقيق المختصة، وعللت ذلك بأنه لا يتوافر لديها الآن- على النقيض من حالة عام ١٩٩٥م- العدد الكافى من المحققين لفحص جميع مدارس الطيران .

وهكذا ظلت التحذيرات التى سبقت الهجمات بثلاثة أسابيع بلا فائدة، واستقرت فى أدراج مكتب التحقيقات الفيدرالى، تلك التحذيرات التى أشارت

إلى محاولة رجال القاعدة تلقى دروس فى الطيران بهدف القيام بأعمال إرهابية، ورأت موظفة مينسوتا فى تقريرها أنه من الصعب أن يكون ديف فراسكا، رئيس قسم مكافحة الإرهاب قد تصرف دون تلقى تعليمات من سلطة أعلى، فهو يرأسه رئيس الأقسام، والأخير يرأسه روبرت مولر، رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالى، ويرأس هذا وزير العدل، ثم رئيس البلاد.

كان ديف فراسكا قد حكم على تقرير المخابرات الوارد من فرنسا بأنه لا قيمة له، وعلل ذلك بأن زكريا موساوى معروف كاسم فقط، ولا أحد يعلم كم عدد الأشخاص الذين يحملون هذا الاسم فى فرنسا، وردًا على هذا الاعتراض قام المحقق الجنائى المحلى فى الملحقية المركزية لمكتب التحقيقات الفيدرالى فى السفارة الأمريكية بفرنسا باتصال تليفونى واكتشف أن دليل تليفونات مدينة باريس لا يحتوى إلا على رقم واحد فقط يحمل هذا الاسم[٥٢]، وحتى فى يوم الاعتداءات على مركز التجارة العالمى، وعلى البنتاجون، قدم الاقتراح مرة أخرى، لتقديم موساوى للمساءلة، ولكن بلا طائل، فقد تم رفض الاقتراح مرة أخرى، على الرغم من أن تنفيذه كان من الممكن أن يؤدى إلى معلومات مهمة وسريعة عن مجموعة المتآمرين[٥٣].

بعد الحادى عشر من سبتمبر بعدة أشهر، تم فحص الكمبيوتر الخاص بموساوى، ووجد على القرص الصلب معلومات عن تدمير وسائل التخصيب، ووسائل مكافحة الحشرات الضارة، ومعلومات أخرى عن طائرات كبيرة الحجم، وكذلك أرقام تليفونات زملاء رئيس القراصنة المزعوم محمد عطا[٥٤].

بعد إعاقة عملية فحص القرص الصلب قبل هجمات ١١ سبتمبر، بدا الأمر مريبًا، فهل تقبل المحكمة هذه المعلومات كأدلة؟ وذلك لأن تعديل الأقراص والمعلومات أمر غير مستبعد.

بقى لنا أن نلاحظ أن نفس القسم فى مكتب التحقيقات الفيدرالى المختص بالأصوليين المتطرفين، هو أيضًا المسئول عن القاعدة وقائدها أسامة بن لادن[٥٥]، ومع ذلك فقد تم ترقية رئيس قسم مكافحة الإرهاب فى مكتب التحقيقات الفيدرالى بعد الهجمات بأسابيع قليلة، ومنحه مكافأة مالية، وهو الذى امتنع عن تقديم

التوضيحات فى الوقت المناسب، وتم تكليف رؤسائه المباشرين بإنجاز العمل الخاص بأحداث ١١ سبتمبر فى مكتب التحقيقات الفيدرالى فى الإدارة الفيدرالية.

كانت تصريحات رئيس مكتب التحقيقات بعد الهجمات الانتحارية مباشرة أكثر من غريبة؛ وذلك بسبب المعلومات التى أشرنا إليها، فقد سئل روبرت مولر فى ١٤ سبتمبر عما إذا كان مكتب التحقيقات الفيدرالى قد توافرت لديه قبل الحادى عشر من سبتمبر أية دلالات على الهجمات فرد قائلاً:

«إن هذه المأساة أدهشتنى وصدمتنى مثل أى شخص آخر فى البلاد، والحقيقة التى تفيد بقيام بعض الأفراد بتلقى دروس فى مدارس الطيران داخل البلاد شىء جديد علىّ تمامًا، ولو كنا علمنا بذلك لكنا . . . وربما كنا استطعنا منع ما حدث، ومن ناحية أخرى فإنى - كالآخرين تمامًا- مندهش لمدى هذه الفاجعة المأساوية».

بعد ذلك بثلاثة أيام- ١٧/ ٩/ ٢٠٠١م- أوضح مولر:

«لم توجد أية إشارات تحذيرية تجعلنى أتوقع حدوث مثل هذه العملية فى بلادنا»(٥٦).

هذا تصريح من رئيس مؤسسة كانت منذ ١٩٩٣م- أى منذ أول اعتداء على مركز التجارة العالمى- قد وضعت فى حسبانها أن تتعامل مع اختطاف طائرات الركاب، وهجمات المسلمين الانتحارية على أهداف ورموز فى الولايات المتحدة الأمريكية.

مدارس الطيران وهواة الطيران بالطائرة «سيسنا - Cessna»

أكدت صحيفة واشنطن بوست بعد يوم واحد من الهجمات، اعتمادًا على ملاحظة سير الطائرة، أن الطائرة التى توجهت لمبنى البنتاجون تم قيادتها بكفاءة عالية، وبذلك تشير أكبر الاحتمالات إلى أن الطيار كان خبيراً (٥٨)، كذلك توجيه الطائرتين اللتين اصطدمتا ببرجى التجارة من اتجاهين معاكسين، وأصابتا الهدفين بدقة، **كل ذلك يستلزم دراسة مهنية عالية، وتدريبًا يستمر لسنوات عديدة - طبقا لآراء الطيارين المحاربين فى جميع أنحاء العالم - ولكن على ما يبدو فإن تدريب الطيارين الانتحاريين - كما أشرنا بالفعل- لم يتم بنجاح كبير، بل فى الواقع بلا أى نجاح.**

ينطبق ذلك مثلاً على هانى هانجور الذى يتوقع أنه مختطف الطائرة ٧٧ التابعة لخطوط الطيران الأمريكية، والذى أشارت التقارير الصحفية أنه قام منذ منتصف أغسطس فى «مطار ماريلاند ـ Maryland Freeway Airport» بثلاث محاولات للحصول على تصريح بقيادة إحدى الطائرات التابعة لهذا المطار، إلا أن محاولاته قوبلت بالرفض، وأوضح «مارسيل برنارد ـ Marcel» رئيس مدرسة الطيران التابعة لهذا المطار أن هانى هانجور قام بصحبة مدرسى الطيران فى المطار فى النصف الثانى من أغسطس بثلاث طلعات جوية بطائرة من طراز سيسنا ١٧٢، وكان يتمنى تأجير إحدى الطائرات، وقد حصل هانجور بالفعل على رخصة الطيران، ولكنه كان فى حاجة إلى شهادة نهائية من المطار قبل السماح له بتأجير طائرة، وكان معلم الطيران قد أخبر برنارد عن الطالب هانى أنه ما زال عاجزًا عن الطيران بمفرده.

فى دفتر الملاحظات دونت ٦٠٠ ساعة طيران قام بها هانجور، الشىء الذى أدهش معلمى الطيران وجعلهم يتساءلون: لماذا لم يستطع إذن الطيران بصورة أفضل بالرغم من هذه الساعات؟

ردًا على هذه التساؤلات، أشار كل من المتحدث باسم مكتب التحقيقات الفيدرالى، و«بيتى جولاتا ـ **Pete Goulatta**» العميل المختص، فى تصريح لهما، إلى أن التحقيقات الجنائية ما زالت سارية، ولذلك فإنه لا يمكن - على حد قوليهما- تفسير التصريحات التى أدلى بها مدرسو الطيران، وفى تقرير لها أشارت صحيفة واشنطن بوست بعد الاعتداءات بأسبوع، أن محمد عطا المختطف المزعوم لطائرة الخطوط الجوية الأمريكية، ومروان الشيحى المختطف المزعوم لطائرة الخطوط الاتحادية، قد أنجزا مئات الساعات من الطيران فى مدرسة «هوفمان آفياشن ـ **Huffman Aviation**» فى «فنيسيا ـ **Venice**» بولاية «فلوريدا ـ **Florida**»[٦٠]، وقام الاثنان أيضًا بتلقى دروس تم تدوينها بالفعل فى مدرسة «جونز آفياشن ـ **Jones Aviation Flying**» التابعة لمطار «ساراسوتا برادينتو ـ **Sarasota Bradento**» الدولى، إلا أن كلتا المحاولتين فشلت.

صرح مدرس من مدرسة جونز - رفض ذكر اسمه- أن عطا والشيحى جاءا

لتسجيل اسميهما لديه، وذلك فى سبتمبر أو أكتوبر عام ٢٠٠٠م، ووصف عطا بأنه ثقيل الظل، تقرأ على وجهه الغموض، وترى فى عينيه الصمت، وكانت درجة انتباهه محدودة جدًا، ولم يستطع أحد منهما اجتياز اختبار القبول الذى يسمى باختبار «التعقب والإيقاف» وبعد أن أخبرناهما بالنتيجة بكل صراحة، انصرفا، ولم يطردهما أحد من المدرسة، ولكنهما عجزا عن إنجاز متطلباتها[٦١].

واستطردت صحيفة واشنطن بوست مشيرة إلى أن نواق الحمزى، وخالد المدحار، وهانى هانجور - المختطفين المزعومين لطائرة الخطوط الجوية الأمريكية - قضوا سوياً بعض الوقت فى «سان دييجو - San Diego»، وقام الحمزى والمدحار بالالتحاق بمدرسة طيران محلية لفترة قصيرة، ولكنهما لم يكملا الدورة التدريبية؛ بسبب درايتهما المحدودة باللغة الإنجليزية، وعجزهما عن أداء الاختبار.

فى الربيع الماضى قام اثنان منهما بزيارة لمطار محلى يسمى «مونتجومرى فيلد - Montgomery Field» لتلقى دروس فى الطيران، وتحدثا مع المعلمين «بنادى طيران سوربيز - Sorbis Flying Club»، وتلقيا ساعتين، رأى المعلمون أنهما كافيتين لإنهاء محاولتهما تعلم الطيران، وعلل ذلك أحد المعلمين بأن: «لغتهما الإنجليزية مخيفة، وقدراتهما الفنية أكثر من سيئة، وأعطيا انطباعًا وكأنهما لا يستطيعان قيادة سيارة أجرة، وكانا بالنسبة لى لطيفين جدًا، ولكن فى الطيران أغبياء»[٦٢].

الجناة يتدربون فى الهيئات العسكرية

بعد الهجمات بثلاثة أيام نشرت كل من صحيفة نيوزويك، وصحيفة واشنطن بوست أنباءً عن قيام أربعة من المختطفين فى التسعينيات بتلقى تدريبات فى قواعد عسكرية أمريكية يحظر على العامة الاقتراب منها[٦٣]. وبعد تكذيب هذه الأنباء اعترف بها متحدث من البنتاجون، وكانت التقارير قد أشارت إلى قيام ثلاثة إرهابيين بالالتحاق بقاعدة طيران بحرية على أنهم من «بنساكولا - Pensacola» بولاية فلوريدا الأمريكية، والمشاركة فى برامج عسكرية للضباط الأجانب.

وردًا على سؤال طرحه أحد الصحفيين: ماذا يعنى البنتاجون بوجهات النظر

التى أبداها يوم ١٦/ ٩/ ٢٠٠١ م بأن اتفاق الأسماء لا يعنى (بالضرورة) أن الأشخاص الذين يحملون نفس الأسماء هم المختطفون بالفعل، وأن اختلاف السير الذاتية يشير إلى أنه (من المحتمل) أن يكون الأشخاص مختلفين أيضًا ؟ - أجاب المتحدث باسم البنتاجون بطريقة الهارب قائلاً: إنه غير مفوض حتى الآن بالتصريح بأسماء أحد من الأشخاص، ولا بالمدارس التى التحقوا بها.

بهذا التصريح يصبح أى نفى أو تكذيب سبقه لا أساس له، ويصبح من المؤكد إلى حد ما أن وزارة الدفاع لديها قائمة تضم أشخاصًا تلقوا تدريبات فى المنشآت العسكرية الأمريكية، وتتشابه أسماؤهم مع أسماء منفذى هجوم ١١ سبتمبر، ورأى البنتاجون أنه ليس هناك ما يستدعى نشر هذه القائمة.

وهنا من المحتمل أن يكون محمد عطا - رئيس المتآمرين- كان يمتلك تصريحًا للدراسة فى مدرسة الضباط الدولية بقاعدة «ماكسويل - **Maxwell**» الجوية فى مونتجومرى، وكانت له أيضًا علاقة بإحدى الدول الصديقة للولايات المتحدة فى المنطقة العربية، ولكن المتحدث باسم وزارة الدفاع يوضح للصحف بأن محمد عطا الذى التحق بمدرسة الضباط الدولية ليس هو محمد عطا الذى وجه طائرة الركاب لتدمير مركز التجارة العالمى، ورفض فى الوقت ذاته الإجابة عن الأسئلة المتكررة حول تفاصيل السيرة الذاتية لهذا الطيار المصرى الذى يحمل نفس الاسم، وبذلك تصبح صفات هذين الشخصين المختلفين وتصرفاتهما أكثر غموضاً، وفتحت الأبواب على مصارعها للعبة«من هو مَن؟».

منح تأشيرة الدخول لمنفذى الهجوم

صرحت صحيفة واشنطن بوست بأن عددًا من مجموعة الإرهابيين العرب تقدم بطلب للقنصلية الأمريكية فى الخارج للحصول على تأشيرة دخول الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنهم لم يحصلوا عليها فى حينه، ولكن السادة تمكنوا من السفر فى طمأنينة، ربما بواسطة التأشيرات المؤقتة التى تصرح بمنحها مدارس الطيران.

وبعد شهر من أحداث ١١ سبتمبر أرسلت هيئة الهجرة التأشيرات الخاصة بمحمد عطا، ومروان الشيحى على عنوانيهما فى فلوريدا على الرغم من إعلان مكتب التحقيقات الفيدرالى بأن الاثنين قد لقيا مصرعهما فى الهجمات الانتحارية(٦٤).

مدير السيرك وطلاب الفن

يراقبون مدرسة طيران بها عرب

يوجد فى فلوريدا أكثر من ٢٠٠ مدرسة طيران، إلا أن الإرهابيين المزعومين لم يسجلوا أسماءهم إلا فى مدرستين فقط، والمدرستان موجودتان فى مدينة «فينيس ـ Venice» بفلوريدا، وبالطبع كانت مدرسة «هوفمان آفياشن ـ Rudi Deckers' Huffman Aviation» موضع اهتمامهم؛ لأنها على خلاف الكثير من المدارس، مصرح لها من قبل هيئة السفريات، أن تقوم بتسليم الطلاب الأجانب استمارة ٢٠ ـ ١ المطلوبة بشدة، والتى تعطى الحق فى دخول البلاد بهدف تلقى تدريبات مهنية.

استثمر عطا هذه الميزة، ليحصل على تأشيرة الدخول المؤقتة من مدرسة هوفمان آفياشن، كما أن شخصا آخر يدعى عطا - لعله هو نفس الشخص - حصل على تأشيرة من السفارة الأمريكية ببرلين فى ربيع عام ٢٠٠٠م، إلا أنه من الممكن أن تكون تأشيرة سياحية، وليس التأشيرة المطلوبة لغرض تلقى تدريبات، ولكن ما هى أسباب حصول مدرسة ڤينيس على تصريح بمنح تأشيرات مؤقتة ؟ سؤال بلا جواب، فقد كان عطا واحداً من تسعة، أو أكثر من المختطفين.

قام كل من «رودى ديكرز ـ Rudi Dekkers»، و«أرنيه كروتهوف ـ Arne Kruithof» - وهما رجلا أعمال هولنديين - بشراء المدرسة قبل الهجمات بعامين فقط، وكان ديكرز قد قام مؤخراً بتكليف من مليونير يبلغ السبعين من عمره بشراء عدة مدارس للطيران فى أنحاء كثيرة من الولايات المتحدة، وتوافد عليها الطلبة العرب بطريقة منتظمة[٦٥]، وكان أحد المختطفين قد تعلم بمركز تدريب الطيران فى فلوريدا «Flight Training Center»، وهى مدرسة تقع أيضًا تحت ملكية صورية لأحد الهولنديين.

بجوار مدرسة ڤينيس بفلوريدا، توقف سيرك متجول، استطاع بالضرورة أن يشاهد الأحداث فى ساحة المطار، وكان هذا السيرك يسبب دائمًا القلق لذوى

الرتب العالية فى المخابرات المركزية الأمريكية[٦٦]. علاوة على ذلك استأجر عدد من طلاب الفنون الإسرائيليين مسكنًا بجوار منزل الإرهابيين الملتحقين بمدارس الطيران، وكشفت التحريات التى قامت بها وكالة مكافحة المخدرات ومكتب التحقيقات الفيدرالى المحلى أن هؤلاء الطلاب تابعون لوحدة إخبارية بالجيش الإسرائيلى[٦٧].

بعد أحداث ١١/ ٩ بساعات، تم الاستيلاء على مستندات المدرستين، ونقلها فى الطائرة الحربية الخاصة بالسيد جيب بوش - أخو الرئيس ومحافظ ولاية فلوريدا - وهذا ما أثار دهشة عمدة المنطقة فى مطار ڤينيس، فمن هذا المكان بدأت عمليات المخابرات المركزية الأمريكية، ووكالة مكافحة المخدرات.

لم تتوقف قصة مطار ڤينيس عند هذا الحد، بل استمرت أحداثها بسبب حوادث الطيران التى وقعت لمدرسى الطيران فى ٥ يوليو ٢٠٠٢ م و ٢٤ يناير ٢٠٠٣م[٦٨]، فقد أصيب بعد أحداث ١١ سبتمبر المدرسان اللذان قاما بتدريب المعتدين فى فلوريدا، أما أحدهما فقد هوت به طائرته الهليكوبتر الخاصة فى بحيرة متجمدة، ولكن تم إنقاذه، وأما الآخر فقد هبط خطأ بالطائرة فى مطار ڤينيس مما أحدث تهشمًا فى الطائرة، ولكنه نجا أيضًا مثل الأول.

بقى لنا أن نؤكد: إذا كان الشباب المسلمون الـ ١٩ هم المختطفين، فقد كان لدى جهاز المخابرات، وقسم مكافحة الإرهاب معلومات دقيقة عنهم، وكان بإمكانهم التدخل فى الأمر قبل وقوعه، وإن كان هؤلاء الشباب مجرد متدربين على الطيران، ونسبت إليهم اعتداءات ١١ / ٩ بطريق الخطأ، فيجب أن نعترف بهذا الخطأ الغريب، **ولكن الطيارين المحاربين فى جميع أنحاء العالم يرون أن هذه الهجمات الماكرة التى وقعت يوم ١١ سبتمبر لا يقوم بها غير الأكفاء من الطيارين.**

مضاربات قبل الهجمات

مطلعون يترقبون أحداث ٩/١١ قبل وقوعها بأسبوع

ومكتب التحقيقات الفيدرالى لا يجدهم

هناك مؤشر قوى أن بعض المطلعين كان لديهم علم بالهجمات، وقاموا بمضاربات فى البورصة قبل الهجمات بأيام قليلة[٦٩]، فقد كانت هناك توقعات

لبعض الأشخاص بانهيار الأسعار فى أسهم الشركات التى تضررت بعد ذلك من هجمات ٩/١١، وكان منها أسهم شركتى الطيران (الخطوط الجوية الأمريكية، والخطوط الجوية المتحدة)، وكذلك أسهم شركات الاستثمار التى تنتشر مكاتبها فى عشرين طابقاً من برجى مركز التجارة العالمى: مثل شركتى «مريل لينش ـ Merryll Lynch»، و«جولدمان ساخس ـ Goldman Sachs»، وأيضًا شركات التأمين التى كان يجب عليها بعد ذلك دفع تعويضات لهذه الخسائر الهائلة. فقد تم بيع الأسهم قبل الاعتداءات بأسبوع.

ملاحظات المطلعين الإسرائيليين

قام المعهد السياسى الدولى الإسرائيلى لمكافحة الإرهاب والمسمى «هرزليا ـ Herzliya» برصد صفقات تجارية تمثلت فى الآتى: بيع ٤٧٤٤ سهمًا من أسهم شركة الخطوط الجوية المتحدة، وكانت فى الصفقات العادية تبيع ٣٩٦، وكذلك بيع ٤٥١٥ سهمًا من أسهم شركة الخطوط الجوية الأمريكية فى مقابل ٧٤٨ سهمًا فى الصفقات العادية، أى بفارق أحد عشر ضعفًا فى الصفقة الأولى، وستة أضعاف فى الصفقة الثانية لما هو معتاد، ينطبق نفس الشىء على أسهم شركة «مورجن ستانلى ديان فيتر ـ Morgan Stanly Dean Witter» التى تمتلك ٢٢ طابقًا فى مركز التجارة العالمى، حيث تم بيع ٢١٥٧ سهمًا من أسهمها فى ثلاثة أيام فقط قبل الهجمات مباشرة، فى مقابل بيع ٢٧ سهمًا فقط قبل يوم ٩/٦، وأخيراً شركة «مريل لينش ـ Merrill Lynch» التى استأجرت ٢٢ طابقًا، تم بيع ١٢٢١٥ سهمًا منها خلال أربعة أيام قبل الهجمات، فى مقابل ٢٥٢ قبل ذلك فى اليوم الواحد (٧٠).

على الرغم من أن هذه الصفقات أصبحت فى مجملها حقيقة مؤكدة، إلا أن أسماء هؤلاء المطلعين لم تعرف حتى اليوم، وأيضًا قائمة الـ٣٨ شركة التى تعاملت مع أسهم وصفقات المؤسسات التى تضررت من هجمات ١١ سبتمبر لم يعلن عنها لفترة طويلة، حتى إن البنك الاتحادى فى مدينة فرانكفورت فى ألمانيا اتخذ من هذه الصفقات واسعة النطاق التى نفذت بتكليف من أشخاص مطلعين، نقطة انطلاق لإعادة فحص

أوراقه، وكانت بعض التقارير قد أشارت إلى أن هؤلاء المطلعين هم قيادات فى إدارة الرئيس بوش، وحتى هذه الساعة ينتظر الشعب الأمريكى نتائج تحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالى وشبكة مقاومة الجرائم المالية (وهى إحدى مكاتب المخابرات المختصة فى إدارة الأموال الفيدرالية).

نشرت على الإنترنت تقارير تفيد بأن أحد المكاتب المؤثرة داخل البورصة، والذى قام بتنفيذ تكليف المطلعين ببيع أسهم شركة الخطوط الجوية الاتحادية، كان يرأسه قبل سنتين رجل عين بعد ذلك فى المخابرات المركزية الأمريكية، هذا الرجل هو «كرونجراد ـ **Krongrad**»، وكان يعمل قبل ذلك مديراً لقسم الاستثمارات ببنك «أليكس براون ـ **Alex Brown**» الذى كان مختصًا فى عمليات غير معلن عنها فى بيع وشراء سندات لشخصيات بعينها، والذى كان بدوره ينتمى إلى شركة «بانكرز ترست ـ **Banker's Trust**» الاستثمارية التى ترأسها كرونجراد بعد أن بلغت أسهمه فيها ٧٠ مليون دولار.

كانت شركة بانكرز ترست قد تم بيعها قبل سنتين للبنك الألمانى، واتهم السيناتور «كارل لفين ـ **Carl Levin**» شركة أليكس براون التابعة لكرونجراد بأنها واحدة من ٢٠ بنكًا أمريكيًا تعمل فى غسيل الأموال، وأصبحت الشركة تحت قيادة كرونجراد مشبوهة؛ بسبب فرض الرقابة عليها من جانب بنوك نيويورك، وبعد أن سقطت فى عمليات غسيل أموال المخدرات.

كان كرونجراد هو الذى دبر لبيع الشركة للبنك الألمانى بقيمة بلغت ٢ مليار دولار، كى تتمكن الشركة من الإفلات من رقابة السلطات فى نيويورك، وفى عام ١٩٩٨م انتقل كرونجراد إلى المخابرات المركزية الأمريكية كمستشار للمدير، ثم عين مديرا فى عام ٢٠٠١م، ولكن مما يثير الدهشة أن محاولة توضيح هذه الخلفيات قد فشلت، وكان من أسباب فشلها عملية محو التسجيلات التليفونية التى قامت بها وكالة الأمن القومى فيما يتعلق بأنشطة التجار المضاربين، وتمت عملية المحو بناءً على معارضة قوية قامت على توجيهات من القسم القانونى للوكالة، وعللت عملية المحو بأن هؤلاء الأشخاص ليسوا مواطنين أجانب، بل إنهم يحملون الجنسية الأمريكية، لذلك تصبح هذه التسجيلات فى النهاية غير قانونية، وعلى العكس من ذلك فقد صرح «ڤينسنت كانيستراروـ **Vincent**

Cannistraro» الرئيس السابق لقسم مكافحة الإرهاب فى المخابرات المركزية الأمريكية، أنه طالما اشترك المواطنون الأمريكيون فى أعمال إرهابية بأيد أجنبية، فيمكن فى هذه الحالة الحفاظ على التسجيلات واستخدامها كأدلة فى حيثيات القضية (٧٣).

أما هيئة الرقابة الأمريكية على البورصة (SEC) فقد تعاملت مع الموضوع بحساسية، يتضح ذلك من الرسالة الكتابية بخصوص المشروعات المثيرة للشكوك، وأوصت الرقابة فى رسالتها أن تقوم الشركات بتعيين عضو مناسب لمساعدة المفتشين فى أداء عملهم المستمر، وأن يكون بمقدرة ذلك العضو الاستفادة من قدراته بصورة ملائمة تتناسب مع طبيعة الموضوع الحساسة (٧٤).

يبقى لنا أن نضيف أنه تحديدًا فى الأسبوع الذى سبق الهجمات، تم شراء قروض حكومية بلغت قيمتها مليارات الدولارات، وهى عملية أدت إلى توقعات من جانب المضاربين بأن ثمة أزمة ستحدث، وبالفعل انهارت أسعار الأسهم، أما المضاربون المحتالون المطلعون من دوائر المخابرات والدوائر الإجرامية، فلم يعقدوا الصفقات بأسمائهم الخاصة، بل استعانوا فى ذلك بوكلائهم، إلا أنه يمكن بالطبع تعقب العقود الخاصة بهم فى المكاتب، مروراً بالوكلاء ووصولاً إلى المسئولين الفعليين.

كانت شبكة مقاومة الجرائم المالية(٧٥) قد وضعت منذ أعوام نظام إنذار استدلالى ضد الهجمات الإرهابية، يستند هذا النظام بأفضل صورة ممكنة على مثل ما حدث قبل هجمات ١١ سبتمبر بأسبوع، حيث أخذ بعض المضاربين يتحدثون عن توقع حدوث عملية كبيرة؛ وذلك بسبب قربهم من منفذى هذه العمليات الإرهابية، فإذا زاد مثلاً حجم التعاملات بأسهم معينة فى يوم أو أكثر فى البورصة، فعندئذ تومض مصابيح رقابة المضاربات الأمريكية محذرة، إلا أنه يبدو أن تلك المصابيح كانت معطلة يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م.

لا نستبعد أن كشف هذه القرائن يحمل فى طياته رسالة خفية لإدارة بوش، ويبين مصدر المعلومات أنه على علم ببعض القرائن والعلاقات التى يمكن استخدامها لممارسة بعض الضغوط، ففى العادة ينطلق المرء من أن الأشخاص

الذين لديهم علم مسبق بمثل هذه الأعمال التخريبية -على غرار أحدث ٩/١١ - سواء المدبرون لها، أو الذين من واجبهم منعها، يأخذون حذرهم ؛ كى لا تؤدى الصفقات التجارية إلى لفت الأنظار إليهم، مما يؤدى بدوره إلى اتهامهم بخيانة الوطن، وبذلك فإنه من المحتمل أن يكون بعض المطلعين داخل الإدارة الأمريكية قد نصب هذا الفخ عمداً بهدف تضليل اهتمام الجماهير وهيئات القضاء الجنائية، وبذلك يمكن إخفاء الأثر الحقيقى الذى يقود للجريمة .

المصالح المالية لعائلة بوش وعائلة بن لادن

عائلة بن لادن فى السعودية وعائلة بوش فى الولايات المتحدة الأمريكية غير غريبتين عن بعضهما البعض، فحتى وقت الهجمات على واشنطن ونيويورك، كانت هناك روابط قوية تربط عائلة بن لادن بالمصالح المالية الخاصة بعائلة بوش، فالرئيس السابق - والد الرئيس الحالى جورج دبليو بوش- انضم بعدما ترك رئاسة الولايات المتحدة إلى مجموعة شركات «كارليل ـ **Carlyle**» التى تقوم باستثمارات مالية فى جميع أنحاء العالم فى مجال البترول والغاز وتجارة الأسلحة، وتساهم عائلة أسامة بن لادن فى نفس الشركة بعدة ملايين من الدولارات .

تقوم الاستثمارات المالية لمجموعة شركات كارليل على أساس واضح وهو «كيف تصل إلى صفوة المطلعين؟»، فلكى تطَّلع فى الوقت المناسب على التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية، يجب أن تضم فى صفوفها المسئولين السابقين مثل رئيس المخابرات، أو وزير الدفاع، أو وزير الخارجية، أو المستشار الأمنى للرئيس، أو رئيس مجلس إدارة الرقابة على البورصة، أو رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وهم جميعًا يعودون - بعد فترة توقف معتادة فى حكومة الولايات المتحدة - إلى رعاية أعمالهم التجارية، ويستغلون شبكة العلاقات القديمة التى تربطهم بحاملى الأسرار، ومتخذى القرار بهدف رعاية مصالحهم(٧٦) .

فى تحفظ وتكتم، تم إنهاء مشاركة بن لادن فى الصفقات التجارية للشركة بعد أحداث ٩/١١/ ٢٠٠١م ، كذلك تم تهريب سبعة من إخوته ـ الموجودين فى بوسطن للدراسة ـ فى الخفاء .